

خلال (22) عاماً من عمر الوحدة اليمنية

التعليم الفني والتدريب المهني نجاحات في تأهيل الشباب لاحتياجات سوق العمل



الدراسة وتم تقديم طلب القرض.

التدريبية إلى 15% من مخرجات التعليم العام بحلول عام 2012م، قد أصبح عنصراً رئيسياً في خطط وتوجهات الوزارة وقياداتها، والذي يعتبر البداية الحقيقية للبرنامج الذي دخل عامه الثاني انطلاقاً من اهتمام القيادة السياسية بضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (280) لعام 2002م بشأن الموافقة على البرنامج التنفيذي المقدم من الوزارة بشأن رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2012م، وكان الهدف العام لهذه الخطة رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني للوصول إلى نسبة 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحيث تغطي عموم المناطق في الجمهورية اليمنية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع للحصول على فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني. وخلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة. إضافة إلى التوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني التي تحقق أهدافاً اجتماعية مباشرة والموجهة للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المنخفض الذين يتلقون المعونات الاجتماعية والمقيمين في المناطق الريفية. وتقليل الفجوة بين المستويات الثقافية والتعليمية لمختلف فئات المجتمع.

المشروع الياباني
ويهدف من هذا المشروع اختيار مؤسستين تدريبيتين من أجل تحسين نوعية وجودة خريجي التعليم الفني والتدريب المهني وتأهيلهم للحصول على فرص عمل وتحسين أداء المدرسين والمدرسين وتدريب المدرسين وتحسين وتطوير المناهج وتوفير بعض التجهيزات...
الاتجاهات المستقبلية الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني
مرت عملية إعداد إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني بعدة مراحل لتظهر بالشكل التي هي عليه الآن من الشمولية والوضوح، حيث تمت الدراسة من الواقع اليمني، وتم جمع المعلومات والبيانات المختلفة عن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بكافة عناصره... الخ، وأعداد وصياغة وثيقة الإطار العام للإستراتيجية، وتنفيذ عدة ورش عمل لمناقشتها، وتتلخص مراحل عملية الإعداد لهذه الإستراتيجية في ثلاث مراحل: صياغة الخلفية، ووضع قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وإعداد مشروع الإستراتيجية، مناقشة وإقرار الإستراتيجية.

برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية
لا شك في أن البرنامج التنفيذي لرفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات

نظام التعليم والتدريب المستمر (الدورات القصيرة)
بدأ بتنفيذ هذا النوع من التعليم خلال العام 1998م، بعد استصدار قرارات من مجلس الوزراء بشأن موافقة الحكومة على رصد مبالغ مالية لتنفيذ برامج الدورات التدريبية القصيرة، ومنذ البدء بتنفيذ هذه الدورات وحتى الآن تم تدريب وتخريج (34801) متدرب تم التحاقهم ب (1731) دورة تدريبية ويهدف هذا النوع من التعليم إلى استيعاب التلقف الكبير على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ويتم في هذا النوع من التعليم والتدريب تجزئة البرنامج النظامي إلى دورات (برامج) مختلفة تختلف عددها من مهنة إلى أخرى وذلك وفقاً لممارسة المهنة في سوق العمل ومتطلباتها، وعلى هذا الأساس تمت عملية تجزئة البرامج النظامية إلى برامج تعليم مستمر يلتحق بها الطلاب ابتداء من البرنامج الأساسي ثم الذي يليه وهكذا. ويتم تنفيذ هذا النوع من التعليم والتدريب في الفترة المسائية وقد بلغ عدد المتقدمين لهذه الدورات 51066 قبل منهم 39948 وبلغ عدد الناجحين 34801 في 1731 دورة تدريبية.

التعاون الدولي
عملت الوزارة على تدعيم وتطوير علاقات التعاون مع عدد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية والمنظمات الدولية والأقليمية، وتمثلت أهم النشاطات التي تم تنفيذها خلال هذا العام في التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وقد تم إعداد وصياغة عدد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية خلال العام 2009م وتم التوقيع على اتفاقيات وبرامج تنفيذية مع كل من العراق ولبنان وماليزيا وعمان والصين إضافة إلى اتفاقية القرض المقدم من بنك التصدير والاستيراد الكوري لتمويل مشروع المعهد الفني العالي اليمني الكوري واتفاقية المنحة الإماراتية لتجهيز 20 معهداً فنياً ومركز تدريب مهني واتفاقية المنحة الفرنسية للمساعدة في التأهيل والبحث الزراعي اليمني كما تم عقد عدد من اجتماعات اللجان الفنية المشتركة خلال العام 2009م تنفيذاً لما ورد في اتفاقيات التعاون والبرامج التنفيذية الموقعة مع جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والمملكة الأردنية ومملكة ماليزيا.

مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني
نفذت الوزارة عدداً من المشاريع في إطار التعليم الفني والتدريب المهني منها مشروع تطوير التعليم المهني (المرحلة الثانية) الذي بدأ الإعداد له في عام 2004م ويهدف إلى المساعدة في توجيه نظام التعليم الفني والمهني لخدمة الاحتياجات التدريبية الفعلية لأصحاب العمل ومتطلبات السوق من المهارات المطلوبة وذلك من خلال إيجاد علاقة شراكة بين كل من القطاع العام والخاص لتطوير المهارات في قطاعات اقتصادية نامية وتطوير القدرات المؤسسية للوزارة في التخطيط المبني على احتياج سوق العمل، والمتابعة والتقييم.
ويهدف تأسيس برامج تقنية جديدة للتدريب قبل وأثناء الخدمة، يتم تحديدها بمشاركة أصحاب العمل ورفع قدرات المعلمين ورفع قدرات أصحاب العمل من القطاع الخاص لتحديد احتياجاتهم من مهارات، وتفصيل دورهم في تمويل وتنمية تلك المهارات، وذلك من خلال إعادة هيكلة صندوق التدريب المهني إضافة إلى مشروع قرض صندوق التنمية السعودي الذي يهدف إلى توسيع وتطوير التعليم المهني والتقني في مختلف محافظات الجمهورية، من خلال إنشاء (18) مؤسسة تدريبية بقرض من صندوق التنمية السعودي وبمبلغ (50) مليون دولار إضافة إلى مشروع إنشاء المعهد التقني بأمانة العاصمة الذي تم التوقيع على اتفاقية قرض مع البنك الإسلامي للتنمية في 18/4/2007م بمبلغ (6.840.000) دينار إسلامي أي ما يعادل (9.240.000) دولار، وبلغ إجمالي المبالغ المنصرفة على إنشاءات المشروع خلال العام 2007م (61.413.000) ريال تمويل محلي و (147.252.439) ريالاً تمويل خارجي. كما نفذت الوزارة مشروعاً لتأسيس نظام للتعليم الفني العالي في اليمن في إطار مشاريع دعم قدرات التعليم والتدريب NPT الممول من قبل المؤسسة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي NUFFIC. بدأ المشروع نشاطاته في شهر فبراير من العام 2006م والذي تستمر مدته ثلاث سنوات، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 2.4 مليون يورو، ستستخدم الحكومة الهولندية منها (2) مليون يورو بينما سيتم تغطية بقية التكلفة بتمويل محلي. يهدف المشروع إلى رسم وتحديد رؤية ومهام محددة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني فيما يتعلق بتخطيط وإدارة وتقييم برامج التعليم التقني العالي واستيعاب هذه البرامج في منظومة التعليم الفني التابعة للوزارة ويهدف بناء القدرة التاهيلية للمؤسسات التدريبية التابعة للوزارة بحيث تتمكن من تزويد سوق العمل بكوادر فنية متخصصة عالية الكفاءة من خلال برامج التعليم التقني العالي.

إعداد آليات ونظم للربط بين برامج التعليم التقني العالي وبرامج التعليم الجامعي وتنظيم وتكميل عملية انتقال الطلاب بين هذه البرامج. إضافة إلى مشروع توأمة المؤسسات التدريبية الزراعية اليمنية والفرنسية الممول من قبل جمهورية فرنسا بصفة رئيسية ويهدف إلى إدراج أسس البري التي تتوافق مع احتياجات الاستثمارات في القطاع الزراعي في اليمن في أنظمة المراجع التدريبية. وتحسين التعليم الفني في المعهد الزراعي والبيطري بالأمانة.
وواصلت قيمة المنحة الفرنسية للمشروعين إلى (188,345) يورو ومدتهما ثلاث سنوات (2005-2007)م.
إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم الزراعي بحضور خبراء فرنسيين إنهاء تركيب المضخة وشبكة الري بمزرعة المعهد المهني الزراعي/ سردود.
حضور (3) طلاب فرنسيين لإجراء التطبيق في المعهد المهني الزراعي/ سردود خلال الفترة 6/8 - 3/9/2007م.
الانتهاء من المرحلة الأخيرة لدمج التدريب التطبيقي في منهج الإنتاج الحيواني بالمعهد التقني الزراعي والبيطري/ الحصة.
مشروع إنشاء المعهد اليمني الكوري التقني العالي: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد تقني عال، يمول الجانب الإنشائي في المشروع محلياً، بينما يتكفل الجانب الكوري فيه بتوفير التجهيزات وأعداد المناهج وتدريب الكادر، ولقد تم الاتفاق بين كل من الوزارة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستيراد والتصدير في جمهورية كوريا الجنوبية بشأن إعداد دراسة جدوى حول إنشاء المعهد، وقد نفذت الدراسة فعلياً من خلال زيارة رسمية لفريق مختص من الكوريين خلال الفترة 26-7/7/2007م وأسفرت نتائجها تالياً عن تعهد صندوق التعاون الكوري للتنمية الاقتصادية بتقديم قرض مبلغ (15,380,287) دولاراً، وقد تمت الموافقة على نتائج هذه

أبدت دولة الوحدة اهتمامها بالتعليم الفني والتدريب المهني باستحداث وزارة العمل والتدريب المهني في تشكيلة الحكومة عام 1990م ضمت قطاعاً للتدريب المهني وكذا إنشاء المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني كخطوة أولى لاهتمام الدولة بالتعليم الفني والتدريب المهني، غير أن ذلك الوضع الجديد لم يكتب له النجاح بسبب الظروف السياسية التي راقت تلك الفترة.
وفي العام 1992م ألغى قطاع التدريب المهني بالوزارة وتم إنشاء الهيئة العامة للتدريب المهني. وفي عام 1993م دمجت وزارة العمل والتدريب المهني بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني أحد الأجهزة التابعة لها، وفي عام 1995م أعيد تنظيم الهيئة بالقرار الجمهوري رقم (64) نتيجة لضرورة تجميع معاهد التعليم الفني والتدريب المهني تحت مظلة واحدة توفيراً للإمكانات وحسناً للملقات والكوادر وتوحيداً للنظم والمستويات، حيث أصبحت الهيئة موجهة مسئولة عن كافة أنواع ومستويات التعليم والتدريب المهني والتقني.
كما صدر في العام 1995م القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) الخاص بإنشاء صندوق للتدريب المهني والتقني مرتبط بإصلاح نظام التمويل، ويتعلق بجوانب إدارة النظام ورسم سياساته وتنظيمه.
وفي العام نفسه (1995) صدر قرار مجلس الوزراء رقم 67 في عام 1995م، والخاص بتشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتقني ليضم في تركيبته مختلف أطراف الإنتاج والجهات المستفيدة وذات العلاقة، ويمثل فيه أصحاب العمل نسبة كبيرة ويتولى المجلس اقتراح السياسات الموحدة للتدريب المهني والتقني في مختلف مستويات العمل المهني ما دون المستوى الاختصاصي وذلك بما يلبي احتياجات خطط التنمية وسوق العمل.
وفي الحكومة التي شكلت في عام 1997م تم إنشاء وزارة العمل والتدريب المهني التي ضمت قطاعاً للتدريب المهني يتولى مسؤولية التخطيط للتعليم والتدريب المهني والتقني، وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني تتولى مسؤولية تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة لهذا النوع من التعليم على المستوى الوطني.

مركز التعليم والتدريب المهني والتقني
وكان عكس للاهتمام الكبير الذي أولته القيادة السياسية لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني تم في عام 2001م تشكيل حكومة جديدة ضمت في عضويتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي حددت مهامها في رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتأهيل القائم منها وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتحديث وتطوير مناهجه وبرامجه بمشاركة جميع الفئات وخلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وتطبيق الإستراتيجية الهادفة للوصول إلى نسبة استيعاب 15% من مخرجات التعليم الأساسي لمصالح التعليم الفني إضافة إلى التوسع في برامج التدريب والتعليم المستمر من حيث برامج رفع الكفاءة والبرامج التحولية ليشمل الحرف والصناعات التقليدية.

تدريب وتأهيل الكادر
يعد تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجوانب الفنية والإدارية والتربوية واستمرار تطويرها من العوامل التي تعزز قرارات الوزارة ومؤسساتها لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية والموارد البشرية.
ويعد هذا الجانب من أولويات خطوط التعليم الفني لرفع قدرات الكوادر التعليمية والتدريبية وذلك لتحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.

وبعد تأسيس وزارة التعليم الفني والتدريب المهني شهد هذا المجال توسعاً ملحوظاً وذلك من خلال وضع شروط لشغل وظيفة مدرس ومدرّب الذي يعد نقلة نوعية كونه يحدد شروط شغل وظيفة المدرس والمدرّب ويجعل المشاركة إجبارية في برامج التأهيل والتدريب وذلك لتحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني وبما يواكب متطلبات واحتياجات سوق العمل. وتمثلت أهم أنواع البرامج المتبعة في تأهيل وتدريب كادر التعليم الفني والمهني في برامج التعليم الإداري بقسميه العام والتخصصي والتدريب المسلكي الذي يشمل تدريباً تريبوياً قصيراً وتدريباً تريبوياً طويلاً إضافة إلى التدريب التخصصي الفني المتمثل في التأهيل الدراسي والمجم المحلية والخارجية وقد بلغ إجمالي الأنشطة التأهيلية والتدريبية المحلية منذ عام 1990م وحتى نهاية 2009م 447 نشاطاً شمل دورات تدريبية وتدورات وورش عمل وزيارات ويهدف رفع مستوى الكادر المحلي والاستفادة من اتفاقيات التعاون المبرمة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

التوسع في خارطة التعليم الفني والتدريب المهني
شهدت الأعوام الماضية منذ 1991م تطوراً كبيراً في عدد المؤسسات والمراكز التدريبية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني حيث ازداد عددها من 6مراكز تدريبية في 5 محافظات عام 1991م إلى 79 مركزاً ومؤسسة تدريبية نهاية عام 2009م في 19 محافظة ويضاف إلى هذا العدد 24 مشروعاً تم الانتهاء من بنائها خلال الأشهر الأولى من عام 2010م منها 11 مركز تدريب بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية و 13 مركزاً بدعم حكومي إضافة إلى توسعة 7 معاهد كما سيتم خلال هذا العام وضع حجر الأساس لـ 14 مشروعاً جديداً.

تطور أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني
لا شك بأن التطور الإداري للوحدات الإدارية المسؤولة عن التعليم الفني والتدريب المهني خلال العشرين عاماً الماضية قد رافقه تطور في معظم عناصر منظومة التعليم الفني والتدريب المهني كقضية حتمية، ومن هذه العناصر الأنظمة التعليمية التي ظلت محصورة في كنفه التدريبية ومن نظام تعليمي واحد هو التعليم النظامي بتخصصات محددة، ولم تكن هناك مناهج موحدة أو حتى مواصفات وتجهيزات موحدة للتدريب والتعليم وظل هذا الأمر لسنوات عدة بعد الوحدة حتى عام 1996م عندما قامت الهيئة بتدشين بعض البرامج وأنظمة التعليم الجديدة وأجراء التعديلات في الأنظمة القديمة وتحديثها، وقد نتج عن ذلك العديد من التطورات التي شملت برامج التعليم النظامي وانعكست في استحداثات في البناء الإداري والمؤسسي للتعليم الفني والتدريب المهني بشكل إيجابي وواضح على هيئة التعليم النظامي ومدخلاته ومخرجاته التدريبية ومن أهم التطورات التي حصلت في هيئة التعليم النظامي استحداث نظام مهني ستان وثلاث سنوات وهو نظام التعليم يمكن المتلقين بمستوى السنتين مهني الالتحاق بعدد بعد الوحدة حتى عام 1996م عندما قامت مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقييمية المرنة، وقد هدف من هذه الاستحداثات تحسين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني من ناحية وتوفير فرص العمل للراغبين بالاندماج بسوق العمل من ناحية أخرى. وازداد عدد المتدربين المقدمين في كافة صفوف مستويات التعليم في المؤسسات التدريبية بشكل تصاعدي حيث ارتفع عدد المتلقين بالمعاهد والمؤسسات المهنية والفنية من 768 متدرباً ومتدربة عام 1991م إلى 25816 عام 2009م.

وقد زادت أعداد الخريجين أيضاً بنسب مضطردة والأهم من ذلك هو تحسن نوعية المخرجات والمهارات التي يكتسبونها والتي تؤهلهم للاندماج بسوق العمل بشكل مباشر فور التخرج وقد بلغ إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني منذ العام 1990م وحتى الآن (55879) متدرباً ومتدربة.

برامج التدريب التعاوني
بدأ بتنفيذ برامج التدريب التعاوني عام 1996م، بمحافظة الحديدة بعد سلسلة من التحضيرات وتاجاً لثمرة تواصل الهيئة آنذاك مع العديد من الجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة وتكمن أهمية هذا النوع من التعليم في كونه المجال والمحك الحيوي والواجب الميداني لطلاب المؤسسات التدريبية وقد بلغ عدد المتدربين المستفيدين في هذا البرنامج 3952 متدرباً في 1048 موقع إنتاج تتوزع في 11 محافظة.

يحتفل شعبنا اليمني بالعيد الوطني الثاني والعشرين للجمهورية اليمنية التي أشرقت شمسها الخالدة يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م فاتحة الطريق لمسيرة حافلة بالإنجازات والنجاحات على طريق الديمقراطية والتنمية الشاملة.
وبهذه المناسبة يسرنا أن نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى فخامة الأخ الرئيس/
عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
وإلى كافة جماهير شعبنا في كل أنحاء الوطن اليمني..
سائلين الله أن يديم علينا خيرات الوحدة وأن يحفظ وطننا وقيادتنا السياسية من كل مكروه... «وكل عام والوطن بخير»
جمرك ميناء الحديدة
عنهم: سالم صالح بن بريك
مدير عام الجمرك
وكافة عاملي وموظفي الجمرك